

**Billet à ordre : exigences de la  
preuve du défaut de fabrication  
pour s'exonérer du paiement  
(Cour d'Appel de Commerce de  
Casablanca 2015)**

Identification			
<b>Ref</b> 21373	<b>Juridiction</b> Cour d'appel de commerce	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 6023
<b>Date de décision</b> 25/11/2015	<b>N° de dossier</b> 3904/8203/2015	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b>
Abstract			
<b>Thème</b> Billet à Ordre, Commercial		<b>Mots clés</b> وقف الخصومة, عيب الصنع, السفطة, الخيرة, التزام الأداء, التديس, Sursis à statuer, Obligation de paiement, Fraude, Expertise, Défaut de fabrication, Billet à ordre	
<b>Base légale</b>		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, dans un arrêt rendu le 25 novembre 2015, a confirmé un jugement de première instance condamnant une société à payer une certaine somme d'argent en vertu de billets à ordre impayés.

La Cour a rejeté l'argument de l'appelante selon lequel le non-paiement était justifié par une prétendue fraude dans la fabrication du produit pour lequel les billets à ordre avaient été émis. Elle a considéré que le billet à ordre constituait une obligation de paiement inconditionnelle et que l'appelante n'avait pas engagé les procédures légales nécessaires pour prouver le défaut de fabrication allégué.

La Cour a également rejeté la demande de sursis à statuer formulée par l'appelante, la jugeant dilatoire et ne la dispensant pas de son obligation de paiement.

En conséquence, la Cour a confirmé le jugement de première instance et condamné l'appelante aux dépens.

# Texte intégral

أصل القرار المحفوظ بكتابة الضبط

د محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء باسم العلك و طما لقانون

أصدرت محكمة الاستئناف التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2015/11/25.

وهي مؤلفة من السانة:

في جلستها العلنية القزر الاتي نصه: بين : شركة 11 ش م م في شخص ممثلها القانوني. نائبا الأستاذ سعيد نصر الله المحامي بهيئة الدالبيضاء. وبين شركة 22 ش م م في شخص ممثلها القانوني. نائبا الأستاذ بوسلهام ياسر المحامي بهيئة الدارلببيضاء.

بصغفته مستأنفا عليه من جهة أخرى

بناء على مقال الاستئناف والحكم المستأنف ومستنتجات الطرفين ومجمع الوثائق المدرجة بالمك. وبناء على نثرير المستشار المقرر الذي لم نزع تلاوته بإعفاء من الرئيس وعدم معارضة الأظرف. واد الطرفين لجلسة 2015/10/28.

وتطبيقا لمقتضيات المادة 19 من قانون المحاكم التجارية والغصول 328 وما يليه و429 من قانون المسطأ المدنية. وبعد الإطلاع على مستنتجات النيابة العامة. وبعد المداولة طبقا للقانون.

حيث استأنفت شركة حصار بروموسيون بواسطة دافعها الأستاذ سعيد نصر الله بمقتضى مقال مؤدى عنه الرسم القضائي بتاريخ 2015/7/06 الحكم الصادر عن المحكمة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ 2014/12/31 تحت عدد 21063 في الملف عدد 2014/7/5550 والقاضي بأدائها لفائدة المدعية مبلغ 191930.00 درهم مع الغوائد القانونية من تاريخ الطلب وتحميها الصائر وررهش باقي الطلبات. ي الشكل:

حيث إن الثابت من وثائق الملف أن الطاعنة بلغت بالحكم المستأنف بتاريخ 2015/06/25 وبادرق إلى الطعن فيه بتاريخ 2015/7/06 أي داخل الأجل القانوني مما يكون معه الاستئناف قد قدم وفق الشكل القانوني صغة وأداء وجلا ويتعين قبوله.

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن محتوى الحكم المطعون فيه أنه بتاريخ 2014/2/13 تقدمت المستنك عليها شركة 22 بواسطة نائبا بمقال مؤداة عنه الرسوم القضائية لدى المحكمة التجارية بالبيضاء عرضت من خلاله انها دائنة للمدعى عليها شر<sup>ه</sup> 11 بمبلغ 191.930.00 درهم مقابل كمبيالات وأن جميع المحاولات الحبية لاستيفاء الدين باعت بالفشل ملتمة الحكم لغائدها بأصل الدين والغوائد القانونية والصائر وأرفقت من المقال بصور طبق الأصل لست كمبيالات تذاار ورسالة جوابية عن الإنثار.

وبناء على المنكر الجوابية مع مقال مضاد المدلى بها من 0 ررف شر<sup>ه</sup> 11 بواسطة نائبا بجلسة 11-12-2014 والتي جاء فيها أنها لا تترك تسليمها الكمبيالات المحتج بها وأن المنتج المبيع لا يتوفر على كافة المواصفات

2

المنفق عليها وبه نقص من كمية المنتج وفي المقال المضاد إجراء خبر على المنتج المنتأ عليه لتحديد قيمة الأضرر اللاحقة بالمدعية فعيا. وأرقت المنكر بنثرير خبر على المنتج.

وبناء على المنكر المدلى بها بجلسة 25-12-2014 والتي يلتمس من خلالها نائب المدعية الحكم وفق المقال الافتتاحي.

حيث إنه بتاريخ 2014/12/31 صدر الحكم المشار إليه أعلاه إستأنفته الطاعنة بواسطة دفاعها والتي أوردت في مقالها الاستئنافية أن الحكم الابتدائي لم يصادف الصواب فيما قضى به من أداء قيمة الكمبيالات دون الوقوف على الحقيقة بالكامل وأن سبب عدم وفاء الطاعنة بقيمة الكمبيالات زجع بالأساس إلى عدم إلزام المستأنف عليها بمبادئ النزاهة في التصنيع وأن المحكمة لما قضت بعدم قبول الطلب المضاد الرمي إلى إجراء خبر على المنتج بدعوى أن طلب الخبر جاء مستقلاً دون الإكترت إلى أن الطلب المضاد إنما جاء تابعاً لدعوى أصلية رتجة أمام المحكمة الابتدائية إضافة إلى أن الأمر يتعلق بمسألة تقنية متعلقة بمنتج ولا يمكن حسم قيمة الأضرار دون اللجوء إلى خبر مخدضة في المجال للتأكد من دعوى الغش في المنتج وتحديد قيمة التعويضات المراد المطالبة بها قانوناً وأما إخلال المستأنف عليها بالتزمها وستحالة حصر الأضرار اللاحقة بالعارضة فإنه لا يبقى أمام الطاعنة إلا المطالبة بإجراء خبر على المنتج من أجل معرفة مدى مطابقته مواصفات الجودة المنفق عليها وبالتالي تحديد قيمة الأضرار المادية والمعنوية اللاحقة بها ملتزمة إلغاء الحكم المطعون فيه وبعد التضدي الحكم بإجراء خبر على المنتج للتأكد من جودته وحفظ حقها في تقديم مطالبها على ضوء الخبر.

بناء على الطلب المقدم من هفا الطاعنة بواسطة دفاعها والتي تلتمس من خلاله إيقاف البت في الملف الحالي إلى حين البت في الملف الابتدائي عدد 2015/8202/3261 المدرج بجلسة 2015/09/14.

بناء على المنكر الجوابية المدلى بها من طرفي المستأنف عليها بواسطة دفاعها والتي تعرض فيها أنه مادام أن المستأنفة لم تدل بما يفيد خلو نمتها من المبالغ المستحقة للعارضة المشار إليها في الكمبيالات المرقة بشواهد عدم الأداء فإن الحكم الابتدائي في تعليقه ومنطوقه لم يصدح إلا بالحق البين القاضي عليها بالأداء مع الغوائد القانونية ونه إنطاها من القيمة الإلزامية للكمبيالات التي لا يمكن التملص منها بالعلة الغاسدة التي جاء بها المقال الإستئنافية بحجة عدم القدر على سسويق المنتج الني تسبب في عدم أداء الكمبيالات في الأجل المحدد وبالتالي فإن حالة التماطل تعتبر ثابتة والتهرب من الإلتزم الصرفي بدورر ثابت في حق المسحوب عليها وهو ما يجعل المديونية قائمة علما أن البضاعة نم تسليمها على دفعات منترفة دون أن يكون هناك أي إحتجاج من طرفي المستأنفة طيلة الغتر الزمنية المربطة بتزويدها

بالمنتج وبدون إشعار البائع بالعيب في الأجل القانوني كما أن ملتمس إيقاف البت لا يجوز تقديمه لمحكمة أعلى دة من المحكمة الدنيا وأن الغرض المراد منه إطالة أمد النزاع ليس إلا ملتزمة التصريح بتأييد الحكم المستأنف وتحميل زفع الدعوى الصائر.

بناء على إدزج القضية بجلسة 2015/10/28 حضرها نائب المستأنف عليها وأدلى بمنكر جوابية وتخلف نائب المستأنفة رغم الإعلام وتقرر حجز القضية للمداولة لجلسة 2015/11/25.

#### محكمة الاستئناف

حيث تمسكت الطاعنة بكون قيمة الكمبيالات كانت في مقابل تصنيع منتج مطابق لمواصفات الجودة المنفق عليها وأن سبب عدم وفائها بقيمة الكمبيالات زجع بالأساس إلى عدم إلزام المستأنف عليها بمبادئ النزاهة في التصنيع وغشها في المنتج وون الإستجابة لطلب إجراء خبر على المنتج كفيل بتبيان الحقيقة .

وحيث لما كانت الكمبيالة تعتبر ورعة تجارية زلتزما صرنيا في مواجهه من وقع عليها فإن الطاعنة التي نتدرع بكون عدم وفاء مقابلها جاء نيجة الغش في التصنيع يبقى أمر غير مبرر في غياب قيامها بإتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بثبوت العيب في التصنيع وفق ما تقتضيه مقتضيات الغصول 553 و554 من ق د ع ون ملتمسها الرمي إلى إيقاف البت في النازية إلى حين البت في الملف المعروف على أنظار المحكمة التجارية لا يعفيها من أداء مقابل الوفاء ولا يمكن بحال إرجاء البت في النازية إلى حين بت المحكمة الدنيا مما تبقى المديونية في غياب إبات الوفاء ثابتة وأن ما إنتهى إله الحكم المطعون فيه مصادفا للصواب ويتعين تأييده.

#### لهذه الأسباب

فإن محكمة الإستئناف التجارية بالدار البيضاء وهي تبت إنتهايا علنيا وحضوريا: في الشكل : قبول الإستئناف. في الجوهر : بتأييد الحكم المستأنف وتحميل الطاعن الصائر. وبهذا صدر القرار في اليوم والشهر والسنة أعلاه بنفس الهيئة التي شاركت في المناقشة.

الرئيس المستشار المقرر كاتب الضبط

# Version française de la décision

---

Audience publique, l'arrêt suivant a été rendu :

Entre :

- La société 11 SARL, représentée par son représentant légal, Maître Said Nasrallah, avocat au barreau de Casablanca.
- La société 22 SARL, représentée par son représentant légal, Maître Bouselham Yasser, avocat au barreau de Casablanca.

En sa qualité d'intimé, d'autre part.

Vu la requête d'appel, le jugement attaqué, les conclusions des parties et l'ensemble des pièces versées au dossier.

Vu le rapport du conseiller rapporteur dont la lecture a été dispensée par le président, sans opposition des parties.

Vu la comparution des parties à l'audience du 28/10/2015.

En application des dispositions de l'article 19 du Code de commerce et des articles 328 et suivants, et 429 du Code de procédure civile.

Après avoir pris connaissance des conclusions du ministère public.

Après en avoir délibéré conformément à la loi.

Attendu que la société Haslar Promotion, par l'intermédiaire de son conseil Maître Said Nasrallah, a interjeté appel, par acte du 06/07/2015, du jugement rendu par le tribunal de commerce de Casablanca le 31/12/2014 sous le numéro 21063 dans le dossier numéro 2014/7/5550, la condamnant à payer à la demanderesse la somme de 191 930,00 dirhams avec intérêts légaux à compter de la date de la demande, la condamnant aux dépens et rejetant le surplus des demandes.

En la forme :

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier que l'appelante a été notifiée du jugement attaqué le 25/06/2015 et qu'elle a interjeté appel le 06/07/2015, soit dans le délai légal. Par conséquent, l'appel a été formé dans les formes légales et doit être admis.

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier et du contenu du jugement attaqué qu'en date du 13/02/2014, la société 22, par l'intermédiaire de son conseil, a présenté une requête au tribunal de commerce de Casablanca, dans laquelle elle exposait être créancière de la défenderesse, la société 11, d'un montant de 191 930,00 dirhams en contrepartie de billets à ordre, et que toutes les tentatives amiables de recouvrement de la dette avaient échoué, demandant au tribunal de la condamner au paiement du principal, des intérêts légaux et des dépens. Elle a joint à sa requête des copies de six billets à ordre et une lettre de réponse à la mise en demeure.

Attendu que la société 11, par l'intermédiaire de son conseil, a présenté, lors de l'audience du 11/12/2014, des conclusions en réponse et un mémoire en défense, dans lesquels elle contestait avoir

reçu les billets à ordre et affirmait que le produit vendu ne présentait pas toutes les caractéristiques convenues et qu'il y avait un manque à gagner en quantité. Dans son mémoire en défense, elle a demandé une expertise sur le produit litigieux afin de déterminer le montant du préjudice effectivement subi par la demanderesse. Elle a joint à ses conclusions un rapport d'expertise sur le produit.

Attendu que, lors de l'audience du 25/12/2014, le conseil de la demanderesse a présenté des conclusions demandant au tribunal de statuer conformément à la requête introductive d'instance.

Attendu que, le 31/12/2014, le jugement susmentionné a été rendu et que l'appelante a interjeté appel par l'intermédiaire de son conseil, qui a soutenu dans sa requête d'appel que le jugement de première instance était erroné en ce qu'il avait condamné au paiement de la valeur des billets à ordre sans examiner tous les faits. Elle a soutenu que la raison pour laquelle l'appelante n'avait pas honoré les billets à ordre était due au non-respect par l'intimée des principes de loyauté dans la fabrication et à la fraude sur le produit. Elle a critiqué le tribunal de première instance pour avoir rejeté la demande reconventionnelle tendant à la réalisation d'une expertise sur le produit au motif que la demande d'expertise avait été présentée indépendamment, sans tenir compte du fait que la demande reconventionnelle était liée à une action principale déjà pendante devant le tribunal de première instance. Elle a ajouté qu'il s'agissait d'une question technique relative à un produit et qu'il n'était pas possible de déterminer le montant du préjudice sans recourir à un expert spécialisé dans le domaine pour vérifier l'allégation de fraude sur le produit et déterminer le montant des dommages-intérêts pouvant être réclamés en droit. Elle a conclu que, l'intimée n'ayant pas respecté ses engagements et le préjudice subi par la défenderesse étant difficile à chiffrer, il ne restait à l'appelante qu'à demander une expertise sur le produit afin de vérifier sa conformité aux normes de qualité convenues et de déterminer ainsi le montant du préjudice matériel et moral subi. Elle a demandé l'infirmité du jugement attaqué et, après renvoi, la réalisation d'une expertise sur le produit pour vérifier sa qualité et la réservation de son droit de présenter ses demandes à la lumière de l'expertise.

Vu la demande présentée par l'appelante, par l'intermédiaire de son conseil, demandant le sursis à statuer dans la présente affaire jusqu'à ce qu'il soit statué sur l'affaire en première instance numéro 2015/8202/3261 inscrite au rôle de l'audience du 14/09/2015.

Vu les conclusions en réponse présentées par l'intimée, par l'intermédiaire de son conseil, dans lesquelles elle soutient que, dès lors que l'appelante n'a pas apporté la preuve que son compte était débiteur des sommes dues à la défenderesse mentionnées dans les billets à ordre accompagnés de certificats de non-paiement, le jugement de première instance, dans sa motivation et son dispositif, n'a fait que dire le droit en la condamnant au paiement avec intérêts légaux. Elle ajoute que ce jugement découle de la force obligatoire des billets à ordre, auxquels on ne peut se soustraire par le moyen fallacieux invoqué dans la requête d'appel, à savoir l'impossibilité de commercialiser le produit, ce qui aurait empêché le paiement des billets à ordre à l'échéance. Par conséquent, la mauvaise foi est établie et le défaut d'exécution de l'obligation de paiement est également établi à l'encontre du tiré, ce qui rend la dette exigible, sachant que la marchandise a été livrée en plusieurs fois sans qu'il y ait eu de protestation de la part de l'appelante pendant les périodes liées à la fourniture du produit et sans notification du défaut au vendeur dans le délai légal. Elle ajoute que la demande de sursis à statuer ne peut être présentée à une juridiction supérieure à la juridiction de première instance et que l'objectif visé n'est que de prolonger le litige. Elle conclut au rejet de l'appel, à la confirmation du jugement attaqué et à la condamnation de l'appelante aux dépens.

Attendu que l'affaire a été appelée à l'audience du 28/10/2015, à laquelle le conseil de l'intimée a comparu et a présenté des conclusions en réponse, tandis que le conseil de l'appelante ne s'est pas présenté malgré la notification. L'affaire a été mise en délibéré pour l'audience du 25/11/2015.

La Cour d'appel:

Attendu que l'appelante a soutenu que la valeur des billets à ordre correspondait à la fabrication d'un produit conforme aux normes de qualité convenues et que la raison pour laquelle elle n'avait pas honoré

les billets à ordre était due au non-respect par l'intimée des principes de loyauté dans la fabrication, à la fraude sur le produit et au refus de répondre à la demande d'expertise sur le produit, ce qui était de nature à révéler la vérité.

Attendu que le billet à ordre est considéré comme un titre de commerce et une obligation de paiement à l'encontre de celui qui l'a signé, le fait que l'appelante prétende que le défaut de paiement de sa contrepartie est dû à une fraude dans la fabrication reste injustifié en l'absence de mise en œuvre des procédures légales permettant de prouver le défaut de fabrication conformément aux dispositions des articles 553 et 554 du Code de commerce. Sa demande tendant à sursis à statuer dans l'affaire jusqu'à ce qu'il soit statué sur l'affaire pendante devant le tribunal de commerce ne la dispense pas de payer sa dette et ne permet en aucun cas de surseoir à statuer dans l'affaire jusqu'à ce que le tribunal de première instance ait statué. La dette reste donc exigible en l'absence de preuve de paiement, et la conclusion du jugement attaqué est fondée et doit être confirmée.

Par ces motifs,

La Cour d'appel de commerce de Casablanca, statuant publiquement, contradictoirement et en dernier ressort :

En la forme : déclare l'appel recevable.

Au fond : confirme le jugement attaqué et condamne l'appelante aux dépens.